حدود التأثير الروسى على العلاقات الخليجية–الآسيوية: الحدود والنتائج

(**آراء حول الخليج**، جدة، العدد ١٢٨، فبراير ٢٠١٨)

د. نورهان الشيخ

تتسارع التطورات الدولية التى تشير إلى تغير جوهرى فى النظام الدولى ونمط توزيع القوى والأدوار به، باتجاه نظام متعدد القوى، فالنظام الدولي أحادي القطبية الذي قادته الولايات المتحدة لعقدين من الزمان منذ تفكك الاتحاد السوفيتى مطلع التسعينات، بات من الماضي، ونظاماً دولياً جديداً متعدد القوى أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، تلعب فيه روسيا والصين دور محورى فى الحد من الهيمنة الأمريكية على الصعيدين الاستراتيجى والاقتصادى، وتدفع فيه الدولتين للانتقال إلى عالم أكثر توازناً اقتصادياً وسياسياً، من خلال جناحيها، الاقتصادى المتمثل فى مجموعة بريكس، والأمنى المتمثل فى منظمة شنجهاى. وهو أمر يبدو طبيعياً، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد إن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولى مهما طالت مدتها إلى زوال. وقد استطاعت روسيا تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها فى مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨ والأزمة السورية التى بدأت فى مارس ٢٠١١ ثم الأزمة الأوكرانية التى بدأت نهاية ٢٠١٣ ومازالت تلقى بظلال واضحة ليس فقط على العلاقات الروسية الغربية وإنما على مجمل النظام الدولى.

فعقب عقد طاحن من الانهيار الاقتصادى وعدم الاستقرار السياسى خلال التسعينات، بدأت روسيا فى استعادة عافيتها، ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصادياً وعسكرياً. وأخذت تعد العدة لتغيير قواعد إدارة العلاقات مع الغرب التى لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية، وفى مقدمتها إنفراد الولايات المتحدة باتخاذ القرار الدولى، وتسيير الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية وفق مسار يتفق والمصالح الأمريكية. وشهد الدور الروسى على الصعيدين الدولى والإقليمى قفزات هامة ومؤثرة على مدى العقد الماضى، وتطورت علاقات موسكو بعدد من القوى الإقليمية التى تعد شريك تقليدى لواشنطن وفى مقدمتها باكستان، إلى جانب التفاهمات والتعاون المتنامى بين موسكو وتركيا. الأمر الذى يثير عدد من الدلالات الهامة حول مدى تأثير التعاون الروسى مع القوى الإقليمية غير العربية، إيران وتركيا وباكستان والهند، على دول مجلس التعاون الخليجي، وأبعاد هذا التأثير، وكيف يمكن التعاطى معه خليجياً، أخذاً فى الاعتبار أن الدول الأربع ليست

على نفس الدرجة من الثقل والتأثير الإقليمى عامة وعلى أمن الخليج خاصة، فباكستان حليف استراتيجى وهام بالنسبة لدول الخليج، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا والهند التى تعتبر شريك هام لدول الخليج، فى حين تنظر الأخيرة إلى إيران باعتبارها التهديد الرئيسى للأمن الإقليمى.

أولها، أن روسيا تحتفظ بعلاقات جيدة ومتنامية مع القوى الإقليمية الأربعة، إيران وتركيا وباكستان والهند، رغم ما بينها من تنافس وصل حد الصراع الممتد فى حالة الهند وباكستان، إلا إن هذه العلاقة ليست على نفس الدرجة من القوة والتطور، حيث مازالت فى بدايتها مع باكستان، وأكثر تطوراً وأهمية مع تركيا، وتصل حد الشراكة الاستراتيجية مع كل من الهند وإيران. ويهيمن عليها مع القوى الأربعة كتوجه عام التعاون التقنى لاسيما فى مجال الطاقة والتعاون الاستراتيجى، ويؤدى هذا إلى تأثيرات تبدو متابينة أو متناقضة على دول مجلس التعاون الخليجى.

فمن ناحية، تبدو الشراكات الروسية المتنامية مع كل من الهند وتركيا وباكستان ذات تأثير إيجابى حيث تسمح بتطوير شراكات هامة وإطلاق مشروعات عملاقة متعددة الأبعاد والشراكات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجى وواحدة أو أكثر من القوى الإقليمية غير العربية الصديقة لدول الخليج. يساعد على ذلك البرجماتية التى تحكم الحركة الخارجية لهذه الدول الثلاث لاسيما خلال السنوات القليلة الماضية واتجاهها لتنويع شراكاتها الدولية على النحو الذى يخدم أولوياتها واحتياجاتها الداخلية ومتطلبات أمنها القومى ودورها الإقليمى.

فى هذا السياق، تبدو الشراكة الروسية الهندية الخليجية هى الأبرز والأكثر جدوى، فالهند تعتبر إحدى القوى الصاعدة بقوة فى النظام الدولى ومرشحة لتكون إحدى القوى الفاعلة عالمياً خلال العقود القادمة، وثانى أكبر اقتصاد عالمى عام ٢٠٥٠ وفق تقديرات البنك الدولى، وذلك بالنظر لما تمتلكه من مقومات، وما حققته من قفزات اقتصادية وعسكرية خلال العقدين الماضيين. فالهند سابع أكبر اقتصاد عالمياً عام ٢٠١٧، وأحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم حيث تحقق نسبة نمو بلغت ٧% منذ مطلع الألفية الثالثة، وهى سابع أكبر دول العالم من حيث المساحة، والثانية من حيث عدد السكان. وتقدم الهند نموذجاً للتوازن الفعال فى سياستها الخارجية، حيث تحتفظ بروابطها الاستراتيجية العميقة وشراكتها مع روسيا، فى الوقت الذى قامت بتطوير علاقات هامة ومتنامية مع الغرب وخاصة واشنطن دون المساس بشراكتها مع موسكو.

كما تعطى دلهى أولوية لدول الخليج العربى فى الاستراتيجية الهندية بالنظر إلى مصالحها الحيوية فى هذه الدول، ومتطلبات أمن الطاقة الهندي. فالهند رابع أكبر مستهلك للنفط فى العالم، ويزداد استهلاكها على نحو مضطرد، وتعتمد الهند على دول الخليج فى توفير أكثر من ثلث

احتياجاتها من النفط، وثلثى احتياجاتها من الغاز. يضاف إلى ذلك تحويلات العمالة الهندية فى دول الخليج حيث يعمل بالأخيرة أكثر من ٦ مليون عامل تتجاوز تحويلاتهم ٣٥ مليار دولار تمثل أكثر من ٤٧% من إجمالى تحويلات العمالة الهندية فى الخارج وفق تقديرات البنك الدولى. هذا فضلاً عن أهمية التبادل التجارى بين الطرفين والذى بلغ حوالى ١٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤. فى ضوء هذه الاعتبارات يبدى رئيس الوزراء الهندي نياندرا مودي اهتماماً ملحوظاً بدفع العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجى منذ توليه السلطة عام ٢٠١٤، وقام بزيارة للامارات عام ٢٠١٥، كانت الأولي من نوعها من قبل رئيس وزراء هندي خلال ٣٤ عاماً، والأولى للشرق الأوسط، ثم زيارته للسعودية فى أبريل ٢٠١٦، فزيارته لقطر فى يونيو من نفس العام. وشارك مودي، كضيف شرف فى القمة العالمية السادسة للحكومات فى أبوظبي فى فبراير من العام الجارى، مما يعكس رغبة قوية لدى الهند في توطيد العلاقة مع دول الخليج خلال المرحلة المقبلة.

ويمكن فى هذا الاطار إقامة مشروعات هامة، على غرار المشروع الثلاثى، الروسى الهندى الإيرانى، لبناء خط أنابيب لنقل الغاز بطول ١٢٠٠ كليومتر من إيران إلى الهند، وكانت وزارتي الطاقة الروسية والإيرانية قد وقعتا فى نوفمبر الماضى على مذكرة تفاهم لمشروع توريد الغاز من إيران إلى الهند، على أن ينتهي البلدان من إعداد الوثائق التقنية وتوقيعها قبل نهاية العام الجاري، وتشارك في المشروع شركات من روسيا والهند وباكستان وإيران.

كما يكتسب التنسيق الثلاثى بين دول الخليج وروسيا والهند فى مجال مكافحة الارهاب، أهمية خاصة فى ضوء سعى روسيا لبناء تحالف دولى واسع للقضاء على الارهاب، وهو ما يتوافق مع التوجهات الهندية والخليجية فى هذا المجال أيضاً. وتبذل الرياض جهداً واضحاً لمكافحة الارهاب ليس فقط فى الداخل السعودى وإنما على الصعيد الإقليمى، وكذلك فيما يتعلق بالفكر العقائدى الداعم للتطرف والارهاب، فى ضوء تأكيد ولى العهد السعودى محمد بن سالمان على التمسك بالاسلام الوسطى وضرورة مواجهة التطرف. وكان التنسيق الأمنى على قمة أولويات رئيس وزراء الهند خلال زيارته للامارات والسعودية، واعتبرت دلهى تسليم السعودية للإرهابي أبو جندل عام ٢٠١٢، المشتبه بتورطه في هجمات بومباي الإرهابية ٢٠٠٨ إلى السلطات الهندية، خطوة هامة فى دفع العلاقات بين البلدين. وخلال زيارة رئيس وزراء الهند للسعودية تم توقيع خمس اتفاقيات، من بينها تلك الخاصة بالتعاون فى مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال، كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الأمني بين الهند والبحرين فى فبراير ٢٠١٥.

وينصرف ذلك أيضاً إلى آفاق التعاون العسكرى التقنى بين الأطراف الثلاثة، فروسيا الشريك الرئيسى للهند فى المجال العسكرى حيث تعتمد ٧٠% من القوات المسلحة الهندية على الأسلحة وقطع الغيار الروسية، وتعتبر الهند أكبر سوق للسلاح الروسى، كما يتعاون البلدان على نطاق واسع فى مجال التصنيع العسكرى المشترك ونقل التكنولوجيا العسكرية الروسية لدلهى، ومثال ذلك انتاج المقاتلات الروسية مثل مروحيات كا-٢٢٦ تى، ومقاتلة تى-٥٠ الشبحية التى تنتمى إلى الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة، وتحديث طائرات "ميج-٢٩"، وطائرة نقل تكتيكية من نوع "إيل"، والدبابة من نوع "ت-٩٠أس، والانتاج المشترك للصاروخ الروسي الهندى "براهموس" الأسرع من الصوت. وتبدى دلهى اهتماما واضح بتطوير التعاون العسكرى التقنى مع دول الخليج، وقام وزير الدفاع الهندي مانوهار باريكار بزيارة سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ من مايو ٢٠١٦؛ فى أول زيارة من نوعها واتفق البلدان على"تأسيس شراكة استراتيجية شاملة، وتعزيز العلاقات العسكرية الدفاعية، عقب الزيارة. وقام أسطول من السفن الحربية الهندية فى مايو ٢٠١٥ بجولة فى منطقة الخليج شملت كلا من الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وعُمان. وفى هذا الاطار يمكن أن تكون الهند بوابة لنقل التنكنولوجيا الروسية لتطوير الصناعات العسكرية فى دول الخليج.

وفيما يتعلق بتركيا، فقد دفع التنسيق الذى تقتضيه الضربات الروسية إلى ظهور محور هام يضم روسيا وتركيا وإيران حيث فرضت التطورات المختلفة على تركيا ضرورة التنسيق مع موسكو وإنهاء حالة التوتر والقطيعة التى خيمت على العلاقات بين البلدين فى أعقاب إسقاط أنقرة للطائرة الحربية الروسية، ساعد على ذلك موقف روسيا من المحاولة الانقلابية فى تركيا، لتنتقل الأخيرة من المعسكر المناهض لروسيا فى المنطقة إلى نقطة ما أقرب إلى موسكو، خاصة بعد التوتر فى العلاقات التركية الأمريكية منذ المحاولة الإنقلابية على أردوجان ثم تصاعد التوتر على خلفية عملية "عصن الزيتون" التركية فى شمال سوريا والدعم الأمريكى للأكراد. فقد تخوفت أنقرة من الخطوة الأمريكية التى تم إعلانها فى ١٤ يناير وتتضمن تشكيل قوة أمنية جديدة قوامها ٣٠ ألف جندى لنشرها على الحدود السورية مع تركيا والتى على إثرها بدأت أنقرة عملية "غصن الزيتون" العسكرية بدعوى القضاء على الارهاب فى عفرين والحدود التركية السورية. ومن المعروف أن أنقرة تتخوف من أن يكون التقدم الذى حققته قوات "سوريا الديمقراطية" بقوامها الكردى، خطوة أولى نحو إعلان الفيدرالية فى المناطق الكردية السورية، وما ينطوى عليه ذلك من تهديد لسلامتها الإقليمية حيث يمثل الأكراد حوالى ٢٠% من سكانها يتركزون فى جنوب وجنوب شرق تركيا المتاخم للأراضى

السورية، واتخذت من ذلك ذريعة لبدء عملياتها العسكرية فى الأراضى السورية، "عملية درع الفرات"، التى فرضت التنسيق مع روسيا لتجنب صدام أخر ستكون عواقبة وخيمة. ولاشك أن التطور النوعى فى العلاقات الروسية التركية يتيح فرص واسعة أيضاً لتعاون ثلاثى الأبعاد فى المجالات المختلفة.

ولكن من ناحية أخرى، يظل تعميق التعاون الاستراتيجى بين موسكو وطهران مثيراً للقلق لدى دول مجلس التعاون الخليجى خاصة المملكة العربية السعودية. فقد أدت تطورات الأزمة السورية من ناحية والاتفاق بشأن البرنامج النووى الإيرانى من ناحية أخرى إلى نقلة نوعية فى العلاقات الروسية الإيرانية، وأوجد الملف السورى رابط عضوى ممتد بينهما حيث تشارك قوات البلدين فى ضمان وقف إطلاق النار والحفاظ على الهدنة فى مناطق خفض التصعيد وهناك تنسيق كامل ومتواصل فى هذا الخصوص مباشرة ومن خلال مسار أستانا، واستحدثت طهران منصبًا أطلقت عليه "المنسق السياسي والعسكري والأمني مع روسيا وسوريا"، واختارت له الأدميرال علي شمخاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.

إلا إن الأكثر تأثيراً هو النمو المضطرد فى التعاون العسكرى بين الجانبين والذى ترى فيه دول الخليج إخلالاً بتوازن القوى فى المنطقة. وأتاح الاتفاق بشأن البرنامج النووى الإيرانى وتخفيف العقوبات المفروضة على طهران فرص واسعة لروسيا فى مختلف المجالات التقنية والعسكرية. فقد وقع الجانبان صفقات لمد طهران بأسلحة متطورة وطائرات مقاتلة، قُدرت بمليارات الدولارات، فضلًا عن إكمال تسليم صفقات كان البلدان اتفقا عليها منذ سنوات، مثل منظومة صواريخ "إس-٣٠٠" الدفاعية، التى كان قد تم تعليق اتمامها إلتزاماً بالعقوبات الدولية على إيران، ونُشرت المنظومة في منطقة فوردو القريبة من مدينة قم، على بعد ١٣٠ كم جنوب العاصمة طهران، بعد إجراء الاختبارات اللازمة بشأنها، قبل نصبها قرب المنشأة المخصصة لتخصيب اليورانيوم. وتم تسليم طهران دفعة من صفقة أسلحة "كلاشنيكوف-١٠٣" الذى يعد أحد أشهر وأفضل أسلحة عائلة "كلاشنيكوف" الروسية. إلى جانب صفقات جديدة لشراء مقاتلات وأسلحة في إطار خطة التسليح التي تتبعها إيران حيث اتفق الجانبان على تسليم طهران ٤٨ طائرة من طراز "SU-30"، وطلب الجانب الإيرانى انتاج هذا النوع من الطائرات محليا باستخدام خامات إيرانية أرخص ثمنًا، ودبابات "تي-٩٠" وأنظمة مدفعية وطائرات هليكوبتر. وعلى صعيد المناورات العسكرية والتعاون التدريبي، شهد عام ٢٠١٦ مجموعة من الفعاليات الهامة حيث أجرت القوات الجوية الروسية أول مناورة جوية لها في الأجواء الإيرانية، ضمن

فاعليات المعرض الدولي الثامن الذي عقد في جزيرة كيش الإيرانية، وأرسلت وزارة الدفاع الروسية، أسطولا حربيا مكونا من السفينة الحربية "تترستان"، والفرقاطة "جراد سويز أسك" وبعض سفن الدعم الحربية إلى ميناء أنزلي الإيراني. وفي منتصف نوفمبر ٢٠١٦ زارت وحدات من البحرية الروسية ميناء بندر عباس الإيراني، ومُنح الضباط والجنود الروس حق النزول إلى الأرض والقيام بجولات لعدد من المواقع العسكرية والسياحية في تلك المنطقة. وفي خطوة أخرى لتعزيز التعاون بين البلدين، وخلال زيارة الرئيس روحاني لموسكو في مارس ٢٠١٧، تم توقيع اتفاقية إلغاء التأشيرات السياحية بين البلدين.

ثانيها، فى ضوء ما تقدم يصبح الاقتراب البرجماتى التعاونى هو الأمثل فى إدارة العلاقات الروسية الخليجية، فالتطورات السابقة تؤشر لوجود روسى دائم وقوى فى منطقة الشرق الأوسط عامة، ودور فاعل ومؤثر لموسكو فى المنطقة، فالوجود الروسى فى سوريا ليس حدثاً عابراً أو استثنائياً فى السياسة الروسية ولكنه توجه استراتيجى له صفة الديمومة والثبات، خاصة فى ضوء الخطوات التى اتخذتها موسكو والاتفاقات الموقعة بشأن تطوير قاعدتى حميميم وطرطوس الروسيتين فى سوريا. لقد أصبحت روسيا طرفاً لا يمكن تجاوزة فى أى ترتيبات خاصة بالمنطقة، وحمل تدخلها فى سوريا رسالة واضحة حول شكل النظام الدولى الجديد، وانتهاء مرحلة القطبية الواحدة، وأكد أن واشنطن مع استمراراها كفاعل "رئيسى" بالمنطقة فإنها لم تعد الفاعل "الأوحد" بها كما كان عليه الحال من قبل، وقدم الحضور الروسى القوى بدائل واسعة الأفق تتسع لمختلف الأطراف. إن عودة روسيا لمنطقة الشرق الأوسط كانت قوية ومؤثرة وفى إطار حسابات دقيقة أذهلت الكثير من الفاعلين داخل المنطقة وخارجها وأجبرتهم على التعامل باحترام مع موسكو والتعاون معها لأنه لم يعد من الممكن تجاوزها. وفى ضوء المعطيات الراهنة فإن الدور الروسى مرشح للتزايد فى المستقبل فى مختلف المجالات، كما أن تسوية الأزمة السورية قد يتيح دور روسى أكثر فاعلية فى الأزمة الليبية واليمنية مستقبلاً.

وإنطلاقاً من عقيدة السياسة الخارجية الروسية القائمة على توظيف السياسة الخارجية لخدمة النمو الاقتصادى والأولويات الداخلية من ناحية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وتوجهاتها الخارجية، تسعى روسيا لتطوير الشراكات متوازية تتجاوز الخلافات القائمة بين الشركاء وبعضهم البعض، وقد تعمل روسيا على تخفيف التوتر بين الشركاء وتشجيع تطوير علاقات تعاونية بينهما من خلال التركيز على المشتركات الجامعة، ولو فى إطار جماعى، ومثال ذلك قبول الهند وباكستان عام ٢٠١٧ كأعضاء فى منظمة شنجهاى للتعاون، والمعروف

إنها منظمة أمنية تهدف لمكافحة الارهاب بالاساس من منظور شامل لا يقتصر على التعامل الأمنى ولكن يمتد لمنظور تنموى واسع يعزز التعاون فى مجالات أرحب بين الدول الأعضاء.

وفى إطار هذا التوجه العام الحاكم للسياسة الروسية، وبنفس المنطق حرصت روسيا على تطوير التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجى بالتوازى مع دفع شراكتها وتفاهمتها مع بعض القوى الإقليمية غير العربية خاصة إيران التى تعتبرها دول الخليج تهديد مباشر لأمنها واستقرارها. فلم يكن للعلاقة مع طهران تأثير يذكر على العلاقات الروسية الخليجية، وشهدت العلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي طفرة ملحوظة فى ضوء سياسة المتوازيات التى تتبعها روسيا وتقوم من خلالها بتطوير التعاون مع كافة الدول والأطراف الإقليمية بغض النظر عن علاقة هذه الأطراف ببعضها.

وشهدت العلاقات الروسية الخليجية قفزة كبيرة مع زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سالمان إلى روسيا. فرغم أن الزيارة هى الثانية، حيث سبق وأن زار الملك سالمان روسيا عام ٢٠٠٦ وقت أن كان أميراً للرياض، إلا إنها مثلت نقلة نوعية فى العلاقات الروسية السعودية والخليجية وتعتبر تاريخية لاعتبارات عدة، فهى الأولى لملك سعودى، ولم يسبق أن زار ملك السعودية، بصفته، روسيا. كما إنها لم تكن من قبيل الزيارات الخاطفة حيث استمرت لمدة أربعة أيام، مما اتاح الفرصة لمناقشة القضايا الشائكة والجدلية بين البلدين وبلورة تفاهمات بناءة حولها. كما إن ضخامة الوفد المصاحب للملك سالمان خاصة من المستثمرين ورجال الأعمال عكس رغبة حقيقية لدى المملكة فى دفع التعاون بين البلدين وتدشين شراكة اقتصادية وتقنية تخدم التفاهمات السياسية والتعاون الاستراتيجى بينهما، خاصة فى وقت يسعى ولى العهد السعودى إلى تحديث المملكة والاقتصاد السعودى من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتشييد بنية انتاجية حديثة كما جاء فى استراتيجيته للمملكة٢٠٣٠، ويبدو فى حاجة للتكنولوجيا الروسية وغيرها لتحقيق هذا الهدف.

من ناحية أخرى، تحتاج موسكو إلى تفاهمات مع السعودية حتى تستطيع دفع التسوية فى سوريا، وهى حريصة على استمرار الاتفاق حول خفض حجم انتاج النفط لتحسين الأسعار مع الرياض الذى بدأ باتفاق فينيا فى نوفمبر ٢٠١٦، وساعد على رفع أسعار النفط بنسبة ١٦%. كما تسعى موسكو إلى جذب الاستثمارات السعودية، ولاشك أن الزيارة تعد تطمينية لرجال الأعمال والمستثمرين السعوديين، وضوء أخضر قوى لهم للتحرك باتجاه روسيا. وقد تم بالفعل الاتفاق على إنشاء صندوقين الأول بقيمة ١٠ مليار دولار، والثانى تسهم فيه السعودية بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار فى مجال النفط. وتم بلورة المشروعات المشتركة بين الجانبين

خلال منتدى الاستثمار الروسى السعودى الذى عقد على هامش الزيارة بمشاركة أكثر من ٢٠٠ شركة روسية وسعودية.

إن التغيرات التى يشهدها النظام الدولى والشرق أوسطى، وضخامة التحديات الأمنية والتنموية التى تواجه كل دول المنطقة والعالم، يفرض اقتراب تعاونى برجماتى يساعد دول مجلس التعاون الخليجى على تحقيق أهدافها وتعظيم مكاسبها وصون أمنها الوطنى.